جامعة الملك سعود

مركز الملك سلمان لدراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها

مجلة دراسات في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها (HSCA)

ردمد (ورقي): ٩٢٧٠-١٦٥٨

ردمد (النشر الإلكتروني): ٩٨٣١-١٦٥٨

King Saud University
King Salman’s Center For Historical
and Civilization Studies Of Arabian Peninsula
Journal of Studies in the History and Civilization
of Arabia (HSCA)
ISSN: 1658-9270
EISSN: 1658-9831

مجلة دراسات في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها، مج(٣)، ع٢، ص ص١٩١-٢٠٥، جامعة الملك سعود، الرياض (١٤٤٧هـ/ ٢٠٢٦م)

Journal of Studies in the History and Civilization of Arabia, Vol. 3, (2), pp 191.-205, King Saud University, Riyadh (1447 H / 2026)

عرض لكتاب

التاريخ المُقَنَّع، نقد أطروحات التوراتيين العرب

أ.د. أحمد السري

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة صنعاء

ahmedsirri@yahoo.de

عنوان الكتاب:

التاريخ المُقَنَّع، نقد أطروحات التوراتيين العرب

لغة الكتاب: العربية

المؤلف: أ.د. عارف أحمد إسماعيل المخلافي

الناشر: مكتبة زهراءالشرق بالقاهرة

سنة النشر: ٢٠٢٦م

عدد صفحات الكتاب: ٤٤٦ صفحة

مقاس الكتاب: ١٧ X ٢٤سم

رقم الإيداع: ١٣٨٩٥

ردمك: ٣-٧٢٧-٣١٤-٩٧٧-٩٨٧

يحتوي الكتاب على ثلاثة أقسام وخاتمة، ويتضمن كل قسم فصولا. كَرَّس المؤلف القسم الأول للمدخل النظري والدراسات السابقة وفيه عرف اصطلاح "التاريخ المقنع"، والقسم الثاني كُرِّس لعرض أطروحات فاضل الربيعي ومرتكزاته والرد عليه، والقسم الثالث قدم فيه عروضا نقدية لأربعة عشر كتابا تخوض في سردية التوراة والجغرافيا البديلة.

ارتأينا تقديم العرض تحت عناوين محددة تتناغم مع أقسام الكتاب، لنتمكن من الإحاطة بموضوعاته، لاسيَّما وقد أتى شاملا لطروحات التوراتيين العرب الكبرى، وختمه بعروض نقدية لكتبهم.

- **عن المصطلح وأهميته**

المصطلح: تجسيد لغوي يتضمن دلالة مكثفة، يختزل تفاصيل حالة معرفية في مجال معين، فينوب ذكره عن شرح تلك الحالة وتفاصيلها.

واتكاءً على هذا التعريف، فإن المؤلف نقل كلمة "المُقَنَّع" من الاستعمال المألوف إلى رتبة الاصطلاح، وجعله دالا على نوع من الكتابة التاريخية خلاصتها، تفصيل قناع مزيف عبر التلفيق والتزوير والمناقلة الجغرافية لمسرح الأحداث، لطمس وجه التاريخ المعلوم والمتواتر، وإبراز القناع وكأنه التاريخ المفقود.

يقدم المؤلف في البداية تعريفا للمصطلح مرتبطا بجماعة التوراتيين العرب، ثم يوسعه بعد ذلك ويجعله صالحا للاستعمال في أية قضايا تاريخية مشابهة يتم تقنيعها لطمس ملامحها المألوفة لصالح سردية خاصة متنافرة مع العلم.

يقول المؤلف في تعريفه لاصطلاح التاريخ المقنع إنه: "عمل انطباعي يعتمد على نقل الجغرافيا من بلد إلى آخر، بعد تحريف وتجريف ومسخ أسماء المواقع الجغرافية في البلد الأصل، والبلد المقترح على السواء" (ص١٩). هذا هو التعريف المركزي للمصطلح لكن المؤلف لا يتركه دون دعم منهجي فيبين افتقار جماعة تقنيع التاريخ إلى منهج علمي معتبر، وانطلاقهم من قناعة مشكوك في صحتها أصلاً، وهي صحة سردية التوراة التاريخية وكذب الجغرافيا المرتبطة بها. وهذا الزعم الواسع وغير المسبوق تاريخيا في العلاقة بين الحدث وجغرافيته، هو بالضبط سبب التخبط الجغرافي والتكلف في استخراج جغرافيا للتوراة تدعم سرديتها التاريخية الهشة.

المصطلح الجديد "التاريخ المقنع" يشير فورا إلى أننا لسنا أم تاريخ علمي مُمَنهج ورصين، بل أمام عمل انطباعي، ولذلك لم يضع المؤلف في التعريف كلمة "انطباعي

اعتباطا" بل بقصد بيان انتفاء الصفة العلمية عن هذه الأعمال وتحكيم الذوق والهوى والانطباع العاطفي لإنتاج قناع مشبوه تُظهر صورته توافقا مع سردية تاريخية مشكوك في أصالتها.

التاريخ المقنع، اصطلاح يتسم بكثافة دلالية ينوب عن التفصيل، إذ يصف المنجز النهائي وضمنا مراحل صناعة القناع أيضاً، ويضمن فور سماعه دلالة الرفض لهذا التاريخ المقنع، أما العملية قبل اكتمال المنجز فهي "تقنيع التاريخ"، وقد أوضح المؤلف أن هذا التقنيع يتم من خلال اعتماد منهج واحد هو منهج التشابه اللغوي النسبي بين مسميات الأماكن وألفاظ النصوص، واستبعاد مصادر الدراسات الأخرى مثل السجلات التاريخية ونتائج التنقيبات الآثارية، ثم التلفيق والتزوير والتشويه والمسخ واللعب بالمراحل الزمنية وأسماء الدول ودمجها، ليظهر قناع طامس لوجه التاريخ المعلوم والثابت فوق جغرافيته. وبمقتضى هذا القناع نُقل مسرح الأحداث التوراتية من جغرافيتها المعهودة في بلاد الشام ومصر تحديدا إلى شبه الجزيرة العربية، دون اتفاق على مكان محدد بينهم، فمرة تكون في عسير وأخرى في جنوب السعودية، ومرة ثالثة في كل اليمن، ومرة في مكة وما حولها، وكأن جغرافيا التوراة المفقودة إبرة في قش.

ونلفت الانتباه إلى أن المؤلف لم يستعمل -حرصا منه على الدقة العلمية والحذر المنهجي الواجب-، لم يستعمل صفة "الأصيل أو الحقيقي" للتاريخ، ليقارنه بالقناع المُشَّوِّه، فذاك زعم لا تقره لغة العلم الحصيفة، لكنه يقارن بين هذا القناع المزيف وبين "تاريخ معلوم"، نعم يتحدث المؤلف عن تاريخ معلوم أتاحته وثائق الإنسان التي خلفها، وكشفت عنها التنقيبات الآثارية وأكدتها السجلات التاريخية والنقوش.

هنا يبرز الفرق بين عمل العالم المُمَنهج والأكاديمي والمتخصص، وعمل الهُواة والدُّخلاء وطلاب الإثارة والشهرة. ثم إن المؤلف لا يقف مع المصطلح عند حدود المعرفة الأكاديمية، بل يتساءل مُحقاً عن سبب كل هذا الجهد وكل هذه الإصدارات من جماعة التوراتيين العرب بقصد تقنيع التاريخ التوراتي بوجه لا يعرفه ولا يخصه، ولم يجد مفرا من

الإفصاح في تعريف رديف لاحق للتعريف الأصل، وهو أن اصطلاح التاريخ المقنع يشمل "كل شيء ينطوي على أمر مُضمر يخالف في حقيقته ما هو معلن". والتركيز هنا على كلمة مضمر، وهذا معناه أن وراء كل هذا العبث بالتاريخ والجغرافيا قصدا مضمرا يتبينه أهل الفطن، ليس أقله نسف الذاكرة التاريخية للمنطقة أو تفكيكها لإعادة بنائها وفق سرديات تاريخية مشبوهة، يغذيها الصراع المعاصر حول فلسطين، والسعي لإنشاء وعيٍ جديدٍ مُتراخٍ يقبل بوجود الغرباء المعاصرين (يهود الخزر) على الأرض العربية.

- **الدراسات السابقة وأضحوكة الشيخ زبير**

في الفصل الخاص بالدراسات السابقة المنضوي تحت **القسم الأول**، يستعرض البروفيسور عارف المخلافي، مجموعة من الدراسات التي تصدت لكتابات التوراتيين العرب، (جماعة تقنيع التاريخ)، ويظهر الاستعراض تنوع الدراسات السابقة بين كتب كاملة وعروض لكتب ومقالات، وأن الدراسات الأولى تركزت حول كتابات كمال الصليبي، بوصفه رائد الاتجاه التغريبي للتاريخ، ومقترح الجغرافية البديلة للتوراة، ثم تتابعت الدراسات لمناقشة كتاب أحمد قشاش، أبحاث في التاريخ الجغرافي للقرآن، ثم كتب فاضل الربيعي المختلفة.

ولأن الموضوع كله جغرافي، أي تحديد أسماء مواضع في جهات عسير أو جنوب المملكة أو مكة وما حولها أو اليمن بمدنه وقراه، فلم يكتف المؤلف بإيراد خلاصات مركزة لهذه الدراسات بل استعرضها بتفصيل وافٍ وصل إلى ما يناهز ١٢٠ صفحة، (٥٧-١٧٤).

ولأن مثل هذا التفصيل في عرض الدراسات السابقة غير مألوف، إذ يُكتفى عادة بإعطاء خلاصة مركزة عنها تشتمل على جوهر ما ورد فيها، فالواضح أن المؤلف أراد بهذا التفصيل بيان جهود من سبقه وكيف تتبعت هذه الدراسات بؤس الجغرافيا البديلة، وتهافت المنهج الأحادي، منهج التشابه النسبي بين مسميات الأمكنة في كتاب التوراة ومسميات أمكنة عسير وجنوب السعودية واليمن.

وإجمالاً، أظهرت الدراسات السابقة قصور المنهج الأحادي (التشابه المتوهم لأسماء الأماكن)، وأنه غير جدير بالتوصل إلى أية نتائج معتبرة مالم يدعم بموارد علمية أخرى معروفة وأولها الدليل الأثري الذي يتجاهله التوراتيون العرب، كما أظهرت التكلف في المواءمة بين المسميات، أو ما نسميه بالترقيع الجغرافي، وهو ترقيع نجح في الإثارة وإحداث ضجيج، وفشل بجدارة عن الإقناع.

أبرز المؤلف كيف وقفت الدراسات المستعرضة أمام المسميات المقترحة للأمكنة والمدن والأنهار والقرى وقارنتها بالسياق التاريخي الواصف للجغرافيا في التوراة وفي غير التوراة، وأبرزت التكلف الظاهر، والترقيع القسري في تقريب المسميات لبعضها، وكشفت حِيَل الزعم بإعادتها إلى أصولها الأولى لتتفق مع تسميات التوراة، بل كشفت جهلا فاضحا للمؤلفين حين لم يراعوا أزمنة نشوء الأماكن حتى مع حصول تشابه بين الأسماء، وان الأسماء في الجزيرة العربية حديثة النشأة، ولا علاقة لها بأمكنة وأسماء التوراة التي تفصلها زمنيا عن مثيلاتها المتوهمة قرونا طويلة، (حمد الجاسر ص١٦١-١٦٨) بالإضافة إلى الخلط بين اسم المكان واسم القبيلة أو فخذها أو اسم البيت الكبير (قرية) كما في جبال فيفا، واسم القرية الشائع.(الأستاذ عبد الله الفيفي، ص ١٤٤-١٤٧).

تتفاوت الدراسات السابقة المستعرضة من قبل المؤلف في طبيعة الردود، بعضها فصَّل وتتبع بدقة المسميات كما فعل السواح مثلا مع كتاب الصليبي، (ص٦٩-١٢٧) أو فكري آل هير مع فاضل الربيعي، (ص١٣٠-١٤٣) فبان العوار المنهجي واضحا لجماعة تقنيع التاريخ، وبعضها اكتفى باختيار مواضع معينه من كتابات قشاش والربيعي لبيان تهافتها عبر أمثلة منتقاة وإبراز جهل المؤلفين بالتاريخ والجغرافيا معاً.

يتضح هدف المؤلف من هذا الاستعراض المفصل، وهو الوقوف مع الأسماء المشهورة للأماكن وكيف اعْتُسِفت أماكن شبه الجزيرة العربية وأخْضِعت قسرا لقلب وإبدال وتقديم وتأخير للحروف وتحويل مسميات الأنهار إلى جروف وجبال وكهوف، لتتواءم مع هدف

تقنيع التاريخ، وإبراز إصرارهم الواضح على التلفيق والتكلف في إقامة تشابه بين الأسماء، لتستقيم الجغرافيا البديلة مع السرد التوراتي.

ولم يقف الأمر عند فشل الترقيع الجغرافي في إقامة تشابه قسري بين أسماء المواضع، بل أظهرت الدراسات المُستَعرضة تناثر هذه المواضع المقترحة في جغرافيا شاسعة لا تتوافق مع سردية التوراة التاريخية المحدودة، التي تزعم جماعة التاريخ المقنع صحتها المطلقة، وهي غير ذلك.

ثم إن هذه الجغرافيا المقترحة من قبلهم تنقلب دليلا على فشل دعواهم، فالتخبط الجغرافي المقترح، (خصوصا فاضل الربيعي، كما بين آل هير) لا يَنسجم مع السرد التوراتي، بل ينهض دليلا على مستوى التكلف والتلفيق، والمجازفة في الخروج عن، شرط العلم الخاضع للمنهج والمتصف بالنزاهة والموضوعية، وأن الإثارة هي المطلب الأول لو تجاوزنا ما تسببه هذه الطروحات من بلبلة معرفية، غايتها إعادة هندسة الذاكرة التاريخية لإنتاج وعي بديل متراخٍ وهش، وتابع في النهاية.

بينت الدراسات السابقة أيضاً بجلاء وحجج دامغة، عُقْم المنهج الأحادي، وافتقاره إلى دعم علم الآثار ونتائج التنقيبات التي جرت في كثير من الأماكن في فلسطين أولا وفي بعض جهات الجزيرة العربية ولم تظهر أدلة آثارية ولا سجلات تاريخية تعزز مَرويات التوراة في فلسطين، ولا في الجغرافيا البديلة التي زعمها الصليبي ومن جاء بعده من هواة تقنيع التاريخ، بل تغافل الصليبي ورهطه عمدا عن حقيقة أن التوراة كتبت بعد الأحداث التي ترويها بقرون طويلة، وفي ظرف تاريخي أراد كتبتها الكهنة إسقاط ماض متوهم (مبالغ فيه) على المستقبل بحثا عن وطن لليهود.، بل تغافلوا عن النقد الكتابي الراسخ في الكتابات الغربية نفسها التي شككت في النص التوراتي وسرديته التاريخية.

وحسنا فعل المؤلف بإبراز اللفتة المنهجية الرائعة التي استقدمها السواح، وهي محاصرة طروحات الصليبي بتاريخ الجوار، إذ تقضي البداهة بأن الجار يعرف بجاره، والجوار الذي استقدمه السواح للشهادة على تهافت طروحات الصليبي هو الجوار المصري وبلاد

الشام، بل والعراق القديم، وأثبت من خلال سجلاتهم التاريخية ومخلفاتهم الآثارية وسير الحملات العسكرية أثناء المعارك أنها تتحدث عن جغرافية مجاورة لها هي جغرافية فلسطين، وأنها المسرح الجغرافي للحملات الحربية لبعض ملوك مصر، وهي الأمكنة التي أقيمت فيها النُّصب التذكارية وخُلِّفت فيها آثار مصرية، وأن غرب الجزيرة المقترح لم يرد قط في هذه السجلات. كما لم يرد في تاريخ اليمن القديم وما اكتشف فيه من سجلات ونقوش وآثار، فهي لا تتحدث قط عن ممالك إسرائيلية أو دول يهودية فيها ولا في جوارها الشمالي، ولا الشمالي الغربي (عسير). وبهذا المنهج العلمي أحكم السواح دائرة الحصار العلمي على حجج الصليبي ومن تلاه لتسقط نهائيا ولتتكشف عن فقاعة أثارت ضجيجا وكفى. ولابد هنا من التنبه على أن السواح وهو يدحض مقولات الصليبي عن الجغرافيا البديلة، لا يقر سردية التوراة التاريخية، ولا يمنحها اصالة من أي نوع، وأن محرري التوراة عبر القرون " كانوا يهدفون إلى التأصيل للديانة اليهودية"، وأنهم سخروا تاريخ فلسطين لخدمة المعتقد اليهودي، (ص ٧٠)، وهذا التأكيد هنا من السواح يعني ببساطة أن التوراة كتاب لاهوتي في الأصل، حشرت فيه معطيات تاريخية وجغرافية من أزمنة مختلفة، سببت الاضطراب الحاصل فيها، والشك في مصداقيتيها.

واضح أن الدكتور عارف تعمد إيراد هذه الحجج بالتفصيل لبيان قدرة المنهج العلمي المعتبر على دحض المزاعم الواهية، وليعطي للسواح حقه في كونه أول من تصدى للصليبي بهذا المنهج، وهو حق تقتضيه الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية.

أما دراسة حمد الجاسر ودراسة الفيفي بشكل خاص، فقد أبرزا حالات التكلف في إقامة التشابه بين الأسماء"، على طريقة -كما قال الجاسر- أضحوكة أن شكسبير هو عربي اسمه الأصلي الشيخ زبير. فحمد الجاسر، وهو المؤلف لكتاب " المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية"، الذي اعتمده الصليبي لتتبع الأسماء المشتركة. بين حمد الجاسر جهل الصليبي حين خلط بين حداثة المُسميات في جهات عسير وقِدَم التسميات في التوراة وألا رابط بينها تاريخيا حتى لو حصل التشابه، وهي حجة دامغة أخرى تشهد على مستوى الجهل

والتكلف في حشر تاريخ قديم داخل مسميات جغرافية حديثة تفصل بينها وبين الحدث التاريخي الأصل قرونا.

وبين الجاسر أن الصليبي جهلا منه أو اجتراء على الواقع خلط بين أسماء المواضع وأسماء القبائل أو أفخاذها فجعل أسماء القبائل أو أفخاذها مُدنا وقرى وجعلها رغم حداثة تسميتها مسرحا لتاريخ سبق وجودها بقرون. وامتد جهل الصليبي ومن تلاه إلى منطقة فيفا، فقد تتبع الأستاذ الفيفي في كتابه عن "تاريخ بني إسرائيل وجزيرة العرب" المُسميات التي تعرض لها الصليبي في منطقته وبين معنى قرية في منطقته جبال فيفا وأنها البيت الكبير، وأن الصليبي بحكم جهله ظن أن قرية كذا اسم مكان بحث له عن شبه في التوراة.

لقد تجشم المؤلف عارف المخلافي عناء قراءة الأعمال السابقة وإبراز مساهمتها في دحض ترهات التوراتيين العرب، إلى الحد الذي أثار عندي سؤال: ما الذي سيضيفه المؤلف بعد كل ما عرضه في الدراسات السابقة، لكنه أظهر مساهمته البارزة في القسمين التاليين للكتاب.

- **القسم الثاني: مرافعة علمية ضد الزيف، وإعادة إعمار للذاكرة التاريخية**

يكرس المؤلف القسم الثاني للكتاب لتفنيد اطروحات فاضل الربيعي تحديداً، لكثرتها واتساع المساحة الجغرافيا التي اقترحها مسرحا لسردية التوراة وهي اليمن، ولأنه الأوسع حضورا في المخيال التاريخي بسبب الترويج الإعلامي لطروحاته التي ألبست وجه التاريخ العربي قناعًا غريبًا، فشوّهت ملامحه وأربكت الذاكرة الجمعية.

في هذا القسم، والذي يليه، تظهر منهجية المؤلف العلمية على نحو أو ضح، منهجية رصينة مكنته من التصدي للتخريب المعرفي الذي أحدثته كتابات التوراتيين العرب، فأعاد به ترميم الذاكرة التاريخية العربية، وبناء ما هَدَّمته تلك الكتابات المزيّفة من سرديات وأسماء وأماكن.

وكي لا تستغرقنا الأمثلة التفصيلية، وهي غزيرة في الكتاب آثرت أن أبرز منهج الرد، بوصفه أداة المؤلف الحاسمة في ترميم الذاكرة وإعادة إعمارها. إذ المنهج العلمي هو البرزخ الفاصل بين العلم والخيال المغامر، العالم الحق يُسلّم لنتائج البحث، والمغامر يُخضع البحث لنتائجٍ يريدها سلفًا. المنهج العلمي ليس مجرد أدوات بحث، بل منظومة فكرية تفرض على الباحث التجرّد، والالتزام بالموضوعية، والوقوف على الأدلة المادية والوثائقية التي تتيح بناء صورة أقرب ما تكون إلى حقيقة الماضي. ومن يقرأ كتاب التاريخ المقنع يدرك حضور المنهج العلمي، وكم الجهد المبذول، وأن التاريخ ليس مجالاً للخيال، بل علماً له أدواته ومصادره وشواهده.

عرض الدكتور عارف طروحات التوراتيين العرب على المنهج العلمي فأبى تقبلها، أسقطها من قوائم الكتابات الحصيفة، لانطلاقها من فكرة مسبقة تبحث عمّا يؤيدها، وتستبعد ما ينفيها، وحين يعجز أصحابها عن إيجاد الدليل، يلجأون إلى التلفيق والتأويل القسري، وهكذا وُلد الخراب في الذاكرة التاريخية، فكان لا بد من ترميم وإعادة إعمار، وهو ما تصدّى له كتاب "التاريخ المقنع" بكفاءة واقتدار.

يبين المؤلف أن المنطلق الأساس عند هؤلاء «التوراتيين العرب» هو الإيمان المطلق بصحة السردية التوراتية، باعتبارها نصًّا تاريخيًا، وليس كتابا لاهوتيًا في أصله وأساسه، متجاهلين أن هذا الكتاب اللاهوتي خضع عبر قرون للحذف والإضافة والتعديل والخلط بين الأحداث التاريخية، وأن علم الآثار التوراتي والغربي تحديداً، أطاح بمصداقيته التاريخية.

ولأنهم لم يحترموا نتائج علم الآثار التي أطاحت بمصداقية التوراة، فقد انتهجوا الترقيع الجغرافي سعيا لإيجاد جغرافيا بديلة لإنقاذ مصداقيتها: من عسير إلى اليمن، ومن فلسطين إلى وديان جنوب المملكة، أو مكة وما حولها، ومن مصر إلى الجوف معتمدين فقط على وهم تشابه أسماء الأمكنة، مختلفين على مسارح الحدث التوراتي، وهكذا تحولت خرائط التاريخ إلى حقل تجارب لأوهامهم، لكنها تنقلب دليل إدانة ضدهم، فحين يكون منهجهم واحداً ونتائجه متباينة تدحض بعضها بعضاً، فمعنى هذا ببساطة أن ثمة خلل في أصل

الفكرة التي ينطلقون منها (صحة سردية التوراة) والمنهج الأحادي الأعرج الذي يعتمدوه (الترقيع الجغرافي)

- **مواقع الخراب وخرائط الزيف**

في القسم الثاني من الكتاب، يبيّن الدكتور عارف نوع الخراب الذي أحدثه الربيعي تحديدا في الذاكرة التاريخية العربية. وقد سمى تلك المواضع المزيّفة «مرتكزات» وهي التي تشكل بؤرًا للتخريب، نذكر منها: الخلط الزمني بين مملكة سبأ الأم ومملكة سبأ وذي ريدان، وربطهما بإسرائيل ويهوذا، رغم القرون التي تفصل بين نشأتيهما، الزعم بأن مصر بتاريخها المشهود تقع في الجوف باليمن، ورفض فكرة أن عبارة "معين مصرن" المذكورة في النقوش هي مركز تجاري لدولة معين، يقع شمال الجزيرة، ثم تحريف معنى اسم فرعون وإنكار وجوده في مصر رغم كل الوثائق والسجلات المصرية المتوفرة التي توطن فرعون في بلاده مصر، وإنكار وجود الملكين شيشانق ونخاو الثاني في مصر، ونقلهما إلى اليمن، رغم كل الشواهد الأثرية على انتسابهما لمصر البلد، نفي قصة الخروج والنبي موسى عليه السلام من التاريخ المصري وترحيلها بطريقة بهلوانية إلى اليمن، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى كثيرة انبثقت عن المرتكزات الخاطئة.

- **الكتاب مرافعة علمية ضد الزيف**

اتخذ الدكتور عارف استراتيجية منهجية للرد، صَيَّرت كتابه عن حق مرافعة علمية كبرى في وجه هذا الخراب، فهو لا يكتفي بالرد، بل يعيد البناء خطوة خطوة، مستندًا إلى شواهد أثرية وتاريخية بلغات متعددة، وإلى دراسات علمية حديثة، ونتائج تنقيبات أثرية، ومقارنات دقيقة بين النصوص والنقوش والوثائق. لا يكتفي بالنقد بل يقدّم البديل الموثّق، يقرأ النقوش والوثائق المصرية واليمنية والآشورية قراءة مقارنة، ويستقدم تاريخ الجوار ليشهده على جيرانه، وليبرهن أن ما فعله «التوراتيون العرب» ليس إلا عبثًا لغويًا وجغرافيًا، وتقنيع للتاريخ بأوهام مهلهلة، لانعدام أي أساس علمي لها، ويشير إلى أن لغة الربيعي تحديدا – رغم حُسنها الأدبي كونه صحفيا وأديبا في الأصل – تخلو من الحَذَر العلمي

الواجب في الصياغات، فهي لغة يقين وحسم لا تقرها الكتابات التاريخية الرصينة، وهذا بالضبط مكمن ضعفها وتهافتها، فالمعرفة التاريخية لا تُبنى على إطلاقات وحسم بل على دراسة متأنية لمختلف المصادر ثم الحذر في صياغة خلاصات قابلة للمناقشة والتصويب.

في فصول القسم الثاني من الكتاب، يواجه المؤلف مزاعم فاضل الربيعي تحديدا، فيكشف ما فيها من تناقض وتكلف وخيال هدَّام، فالربيعي – كما يوضح المؤلف – لم يكتف بتبديل أسماء المواقع، بل حوّل اليمن بأكملها إلى مسرحٍ للتوراة، بعد أن أفرغها من تاريخها الحقيقي، ولم يأبه لسؤال أين تاريخ اليمن الأصل، وإلى أي مكان شُرِّد ليحل محله تاريخ غريب.

• أثر الكتاب وأهميته

خطورة هذه الطروحات لا تكمن في ضعفها العلمي الواضح، بل في انتشارها الإعلامي، وتكرارها في القنوات والمقاطع المصوّرة، وهو ما خلق وهمًا بالحقيقة لدى كثيرين، فكان لا بد من أن ينهض المختصون لإعادة الإعمار العلمي الدقيق لما هدم من معمار تاريخي مستقر عبر قرون، حمايةً للوعي العام من التضليل.

لذلك يمكن القول إن كتاب "التاريخ المقنع" ليس مجرد ردّ على كتابات التوراتيين العرب، بل منجز علمي بارز يتوخى ترميم الذاكرة التاريخية التي تعرضت للتخريب، إنه مَصَدّ تاريخي صلب في وجه قذائف التخريب، وبناء معرفي متين يعيد إلى الذاكرة توازنها وهيبتها.

ونخلص في نهاية هذا القسم من الكتاب إلى أن فاضل الربيعي، بصفته صحفيا وأديبًا، استطاع بأسلوبه الأنيق وخياله الْمُشَوّق أن يقنع غير المختصين. لكن تقديم الخيال على أنه "التاريخ الصحيح" هو بالضبط مقتل طروحاته كلها. لذلك، يعد كتاب "التاريخ المقنع" عملاً تأسيسيًا في ترميم الذاكرة الجمعية وتمزيق الأقنعة المزيفة، كما أن هذا العرض المركز لا يغني قط عن قراءته والتمتع بمرافعاته العلمية الحصيفة.

• القسم الثالث: بين التاريخ المشرد والترقيع الجغرافي

قبل الدخول إلى عرض القسم الأخير من الكتاب، لابد من قول إن هذا الكتاب ترك فيّ أثرًا عميقًا، تفاعلت مع أفكاره بعمق حتى لازمتني تأملاته في أوقات السكون. ومن واقع قراءته تبلور في ذهني مصطلح هو: "التاريخ المشرد والترقيع الجغرافي"، الذي يتكامل مع مصطلح "التاريخ المقنع"، ويعززه دون أن يحلّ محلّه. والمقصود به تلك الكتابات التي تنتزع السرديات التاريخية من جغرافيتها المعهودة وتحشرها في جغرافيات بديلة، بعد ترقيع أسماء المعالم والمواضع والملوك لإيهام القارئ أن سردية التوراة الملفقة وجدت أخيرا موطنها الأصل. ويبقى اصطلاح " التاريخ المقنع" واصفا للمنجز النهائي لكل العبث الذي يتعرض له كل من التاريخ والجغرافيا.

في القسم الأخير من الكتاب، يعرض الدكتور عارف المخلافي نقدًا علميًا دقيقًا لأربعة عشر كتابًا من مؤلفات من أطلق عليهم "جماعة التاريخ المقنع"، وقد جمعهم تحت عنوان بالغ الدلالة هو "**بين بيضة الديك وحليب التيس**"، عنوان ساخر أراد به تصوير عبث محاولاتهم في البحث عن جغرافيا بديلة للتوراة، فكما أن الديك لا يبيض والتيس لا يُحلب، فإن هذه المؤلفات لا تثمر علمًا ولا تكشف غامضاً.

يبيّن المؤلف أن هذه **الكتب**، التي صدرت بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٢٠، تمثل سلسلة متواصلة من محاولات تشريد التاريخ والترقيع الجغرافي (التعبير هنا لعارض الكتاب). بدأ هذا التيار مع كمال الصليبي، الذي شَرَّد السردية التوراتية من فلسطين إلى عسير، فقلّده آخرون في المنهج وخالفوه في التوطين.

وآخر الكتب التي ناقشها المؤلف ورد على مزاعمها هو كتاب "التوراة الحجازية" (٢٠٢٠)، وقد تمادى **الكتاب** في الانحراف المنهجي عبر زعمه أن مكة المكرمة وما حولها هي "أرض الميعاد"، وأن الكعبة هي هيكل سليمان، معتبرًا إياها 'القبلة الإبراهيمية' الجامعة لكل الأديان. وهذه الأطروحة لا تختلف في جوهرها عن فكرة كتاب 'العودة إلى مكة'

(٢٠١٢) للكاتب الصهيوني المتطرف "ليبكن"، الذي يدعو إلى توسيع حدود "أرض الميعاد" المزعومة ليشمل مكة المكرمة، مطالبًا بوضعها تحت وصاية دولية.

وهذه المؤلفات - بمجموعها - لا يمكن وصفها إلا بأنها ضرب من 'التحرش التاريخي"، لافتقارها لأبسط أخلاقيات البحث العلمي، ولاستسهالها الاعتداء على حرمة التاريخ ووثائقه، خدمةً لأغراضٍ قد تكون أحيانًا مضمرة، وأحيانًا أخرى صريحة لا مواربة فيها.

يؤكد الدكتور عارف أن كثرة الكتب بأسماء مؤلفين مختلفين، أو الصادرة عن مؤلف واحد، لا تتضمن أية إضافات معرفية، وأن كثيرًا منها ليس سوى إعادة تدوير لمعلومات واحدة تحت عناوين جديدة، لتوهم القارئ بغزارة الإنتاج وتنوع الرؤى. وقد وقف المؤلف على هذه الأعمال كتابًا كتابًا، وفرز طروحاتها، وردّ عليها بمنهج علمي صارم يستند إلى الدليل الأثري والنقوش والسجلات التاريخية، ونلفت الانتباه إلى كتاب "الحضور اليماني في تاريخ الشرق الأدنى القديم: سبر في التاريخ القديم"، لمؤلفه اليمني فضل عبد الله الجثام اليافعي، الذي يتساوق مع منهج الصليبي وطروحاته ويستعمل بعض العادات الاجتماعية وأطباق الأكل لتعزيز فكرة الجغرافية البديلة، مع تركيزه على منطقة يافع وصلتها بأوهام الربيعي. وقد أثنى المؤلف على لغة الكتاب وقدرة المؤلف على الربط والتنسيق والحوار الهادئ، لكنه كأقرانه من جماعة التاريخ المقنع سار على نهجهم في التشريد والترقيع المكاني والزماني معاً، لذلك دحض المؤلف مزاعم الجثامي كما دحض غيرها لاسيما مزاعمه حول موقع بلاد بونت (ص٣٢٦-٣٢٧).

ولئن كان منهج "الترقيع الجغرافي" يقوم على فرضية مشكوك في صحتها هي: صحة التوراة وخطأ الجغرافيا، فإن الدكتور عارف واجهه بالأدوات الحقيقية للبحث العلمي: بالشواهد المادية، والمصادر التاريخية الموثقة، والتحليل المقارن. فأظهر بجلاء أن هذه المؤلفات اعتمدت على قراءة أحادية متحيزة، تغض الطرف عن الأدلة في موطنها الأصلي

وتتجاهل غيابها في الموطن البديل، فبُنيت أطروحاتها على فراغ معرفي يتكئ على ترقيع جغرافي مهلهل، يشكل في مجموعه فوضى معرفية وتخريبًا للذاكرة العامة.

ومن أبرز النماذج التي تناولها المؤلف كتاب "التوراة الحجازية" لمحمد منصور، وهو طبيب اقتحم ميدان التاريخ بلا عُدة علمية، فزعم أن مكة وما حولها هي أرض التوراة، وأن مصر المذكورة في التوراة تقع في الحبشة، وأن موسى عبر البحر إلى اليمن، وأن أورشليم هي جبل أبي قبيس في مكة. تتبع الدكتور عارف أكثر من اثنين وعشرين زعمًا من هذا النوع، وردّ عليها بالأدلة الأثرية والدراسات الحديثة، مستعينًا بما قاله كبار علماء الآثار اليهود أنفسهم مثل فلنكشتاين وسيلبرمان وهرتسوج، الذين أثبتوا أن كثيرًا من نصوص التوراة لا تعدو أن تكون أساطير دينية نسجت في زمن السبي البابلي.

لقد كشف المؤلف في هذا القسم عن حجم الضرر الذي أحدثته هذه الكتب في الوعي العربي، إذ شوّهت الذاكرة التاريخية وأربكت المفاهيم، فبدت كأنها تفتح آفاقًا جديدة وهي في الواقع تغتال المنهج وتغلق باب العلم. ومع أن هذه الأطروحات ليست ذات قيمة أكاديمية كما بيّنت دراسات كثيرة جادة، فإن خطورتها تكمن في الترويج الإعلامي الذي منحها حضورًا زائفًا في الوعي العام. ولهذا السبب نرى كتاب التاريخ المقنع متراسا تاريخياً صلبا يتضمن الرد الضروري والحاسم الذي يعيد للبحث التاريخي توازنه، مؤكداً أن الدفاع عن الذاكرة التاريخية ليس مسألة فكرية فحسب، بل واجب علمي وأخلاقي.

وحسنًا فعل الدكتور عارف حين أورد اعتذار أحد أبرز المتحمسين لهذا الاتجاه عن غَيِّه العلمي، أحمد الدبش، فاعترف علنًا بخطئه، معلنًا أن ما كتبه بشأن وطن التوراة البديل كان «وهمًا في وهم». هذا الاعتراف يعدّ شاهدًا على صحوة الضمير العلمي، وجرس إنذار للباحثين عن مجد زائف.

أما ما بذله المؤلف من جهد في تتبع هذه المؤلفات ونقدها فيكشف عن عمق معرفته وصدق غيرته على التاريخ العربي القديم. لقد خاض بحرًا من الأكاذيب مستعينًا بسفينة المنهج العلمي، فلم تغرقه أمواج التلفيق والتقنيع والتشريد، بل أبحر بثبات حتى أرسى

القارئ على شاطئ التاريخ العلمي، بمنهجه الفارز بين الغث والسمين، وأراهُ طرق تقنيع التاريخ الزائفة التي تحاول التغطية على وجه العلم والبحث الرصين.

يبرهن الدكتور عارف في كتابه أن المنهج العلمي هو السلاح الأمضى في مواجهة الزيف التاريخي، وأن كل محاولة لتشريد السرديات التوراتية وغيرها وإعادة توطينها في جغرافيات بديلة إنما تقوم على مغالطات منهجية وعجز عن تقديم الدليل الأثري أو النصي. ومن خلال عرضه النقدي الدقيق للكتب الأربعة عشر، يكشف عن مدى هشاشة ما سماه التاريخ المقنع، ويعيد للتاريخ العربي القديم أصالته المكانية والمعرفية.

في الختام نؤكد ثانية قيمة هذا الكتاب الاستثنائية، ونراه أول دراسة علمية منهجية تتناول ظاهرة "التوراتيين العرب" بالتحليل والنقد الشامل، إنه كتاب تأسيسي لأنه يقدم نموذجًا رصينًا في دحض الأطروحات الزائفة عبر أدلة أثرية وتاريخية متكاملة، ولا يكتفي هذا العمل بترميم الذاكرة وإعادة إعمارها في هذا الحقل، بل يضع المسؤولية على عاتق المختصين لمواصلة المسيرة كلٌّ من موقعه، في مواجهة تشويه التاريخ والذاكرة الجمعية.